جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE



تقييم أثر تفعيل قانون تنظيم التعاقدات

التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لعام ٢٠١٨
في تفعيل حصة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية
الصغر من التعاقدات الحكومية

المحتوي

المقدمة ٨

القسم الأول: الجهات الإدارية ٩

المنهجية ٩

أهم النتائج ٩

١. مدى معرفة المسئولين بالجهات الإدارية بقانون ١٨٢ لعام ٢٠١٨ ..... ٩

٢. عمليات الطرح بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ ..... ١٣

٣. معرفة المسئولين بالجهات الإدارية عن مكتب ١٧

القسم الثاني: المنشآت ١٩

المنهجية ١٩

أهم النتائج ٢٠

١. خصائص المنشآت ٢٠

٢. مدى معرفة المنشآت بقانون تنظيم التعاقدات العامة ٢٢

٣. تأثير قانون التعاقدات العامة على المنشآت ٢٤

التوصيات ٢٨

قائمة الأشكال

شكل ١: النسبة التي اطلعت على اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨, حسب نوع التعاقدات التي يتم طرحها ١٠

شكل ٢: مصادر اطلاع المسئولين بالجهات الإدارية على قانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ١٠

شكل ٣: أهم ما نص عليه قانون ١٨٢ لعام ٢٠١٨ من وجهة نظر المسئولين في الجهات الإدارية ١١

شكل ٤: أهم المواد الداعمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة و متناهية الصغر في القانون الجديد ١٢

شكل ٥: أهم الاختلافات بين قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وقانون٨٩ لسنة ١٩٩٨ ١٣

شكل ٦: نسبة الجهات الإدارية التي قامت بأعمال طرح بعد صدور القانون ١٣

شكل ٧: معيار تحديد حجم المنشآت بالنسبة للجهات ١٤

شكل ٨: حجم عمليات الطرح بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٩ و٢٠١٧/٢٠١٨ ١٤

شكل ٩: نسبة الجهات الإدارية التي قامت بأعمال طرح بين العاميين الماليين ٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٩ ١٥

شكل ١٠: إجمالي قيمة التعاقدات التي تم ترسيتها على الشركات التي يبلغ رأسمالها أقل من مليون والشركات التي يبلغ رأسمالها من مليون إلى أقل من ١٠ مليون بين العامين الماليين ٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٩. ١٥

شكل ١١: نسبة الجهات الحكومية التي تفضل التعاقد مع حجم معين من الشركات ١٦

شكل ١٢: أسباب مواجهة بعض المشاكل عند التعاقد مع الشركات التي يبلغ رأسمالها بين المليون وال١٠ مليون ١٦

شكل ١٣: أسباب رفض بعض العروض المقدمة من المنشآت التي يقل رأسمالها عن ١٠ مليون جنية ١٧

شكل ١٤: الجهات التي يلجأ لها المسئولون بالجهات الإدارية في المشاكل الخاصة بالتعاقدات ١٨

شكل ١٥: فاعلية الجهات المختلفة في حل مشاكل التعاقدات العامة ١٨

شكل ١٦: خصائص المنشآت ٢٠

شكل ١٧: خصائص المنشآت, حسب حجم المنشأة ٢١

شكل ١٨: أوقات عمل المنشآت ٢١

شكل ١٩: إيجابيات قانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ٢٢

شكل ٢٠: رأي المنشآت في التوازن في الحقوق والالتزامات الذي حققه القانون بين الجهات ومقدمي العطاءات ٢٣

شكل ٢١: المميزات الممنوحة للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمقتضى القانون ٢٣

شكل ٢٢: نسبة المنشآت التي تعاقدت من الباطن في العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨, حسب حجم المنشأة ٢٤

شكل ٢٣: الوضع المالي للمنشآت بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ ٢٥

شكل ٢٤: الجهات التي تقدمت لها المنشآت بالعطاءات ٢٥

شكل ٢٥: الجهات التي تقدمت لها المنشآت بالعطاءات, حسب حجم المنشأة٠ ٢٨

شكل ٢٦: نسبة المنشآت اللتي تأثرت إيجاباً بالتعاقدات العامة ٢٦

شكل ٢٧: نسبة المنشآت التي زادت حجم مبيعاتها, حسب حجم المنشآة ٢٧

شكل ٢٨: نسبة المنشآت التي زادت عدد عمالها, حسب حجم المنشآة ٢٧

الملخص التنفيذي

أولت رؤية مصر ٢٠٣٠ اهتمامًا كبيرا للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارهم من أهم محركات التنمية والنمو الاقتصادي، وتعمل الدولة علي تسهيل إجراءات الأعمال الخاصة بهم من خلال سَنّ قوانيين ووضع أنظمة ولوائح أيسر تمكنهم من النمو والازدهار، وقد حرصت وزارة المالية في ضوء اختصاصاتها وعند سن القوانيين التي تنظم أعمالها مراعاة ذلك، وقد أخذت ذلك في الاعتبار عند اعداد قانون التعاقدات العامة الذي يُنظم المشتريات الحكومية وخصصت حصة أكبر للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من تلك التعاقدات.

وحيث إن الهيئة العامة للخدمات الحكومية تُعد الزراع التنفيذي لوزارة المالية ومعنية بتفسير كل ما يتعلق بتطبيق أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، التفتيش على أعمال التعاقدات بالجهات الحكومية المختلفة للتأكد من تطبيق أحكام القانون ولائحته التنفيذية سالفي الذكر، إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لإعداد وتعديل التشريعات المنظمة للتعاقدات لمسايرة التطورات الاقتصادية والسياسية والقضاء على ما يسفر عنه من سلبيات.

وفي اطار حرص الدولة علي تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لما لهم من دور حيوي في دعم عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد، وتزامناً مع صدور قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية والذي تضمن العديد من المزايا والحوافز الممنوحة لتلك المشروعات، فقد بدأت وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) إجراءات القيام بإستبيان لتقييم أثر تفعيل قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ علي حصة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر من التعاقدات الحكومية في ضوء المزايا والحوافز التي أُقرت بالقانون ولائحته التنفيذية سالفي الذكر، وقد تم جمع بيانات الاستبيان تليفونيا من خلال تشكيل فريق عمل من العاملين بمجال التعاقدات بالهيئة العامة للخدمات الحكومية تم تدريبه من خلال متخصصين في مجالات إعداد الاستبيانات وتحليلها (مركز بصيرة)، وقد تم تطبيق استمارة المسح من خلال مقابلات هاتفية على عينة حجمها ٥٤ جهة إدارية من الجهات الحكومية المختلفة؛ ٦٧% من تلك الجهات خدمية و١٦% حكم محلي و٩% اقتصادية[1] و٧% من وحدات الجهاز الإداري للدولة، أما من حيث نوع الجهة الحكومية كانت ٤١% مركزي - وهي الجهات التي تقوم بشراء احتياجاتها بنفسها لنفسها ولغيرها- و٥٩% جهات فرعية –وهي الجهات التي تقوم جهات أخرى بتوفير احتياجاتها، وقد ركز الاستبيان علي الجهات الحكومية التي قامت بطرح عمليات خلال العامين الماليين ٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٩. كما تم تطبيق استمارة أخرى على عينة حجمها ٣٠٢ منشأة من المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتم تعريف المنشآت في هذا الجزء وفقاً للقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ الذي عرف حجم المنشآت وفقاً لحجم الأعمال، وقد تم اختيارهم من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي سبق لها التقدم بعطاءات في مناقصات حكومية، وذلك للوقوف علي مدى معرفة الطرفين بقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، ومدى تأثير القانون ولائحته التنفيذية على المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أولاً: الاستبيان (المسح) الموجه للجهات الحكومية:

أوضحت نتائج الاستبيان (المسح) ما يلي:

١. أن ٨٧% من المسئولين بالجهات الحكومية المستهدفة قد اطلعوا على القانون ولائحته التنفيذية.

٢. حوالي ٢٤% من المسئولين بالجهات الحكومية المستهدفة يرون أهمية ما ورد بالقانون واللائحة بشأن نشر بيانات التعاقدات على بوابة التعاقدات العامة ويرى ٢٢% منهم أن القانون يُعزز من مبادئ الشفافية والنزاهة.

٣. حوالي نصف المسئولين من الجهات الحكومية المستهدفة أفادوا بأن لديهم معرفة بنصيب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من التعاقدات، ولكن حوالي ٧٨% منهم فقط لديهم معرفة بالنسبة الصحيحة وهي ٢٠% على الأقل.

٤. أهم إيجابيات القانون:

١. ترى الأغلبية العظمى من الجهات الإدارية أن القانون قد حقق التوازن بين الحقوق والالتزامات **بينهم وبين مقدمي العطاءات** بنسبة ٨٧% بالنسبة للتوازن في الحقوق و٩١% بالنسبة للتوازن في الالتزامات.

٢. ترى الأغلبية أن القانون قد حقق التوازن بين **الجهات الإدارية والمتعاقدين** في الحقوق والالتزامات بنسبة ٨٧% بالنسبة للتوازن في الحقوق و٨٢% بالنسبة للتوازن في الالتزامات وهي أقل نسبياً مقارنة بالتوازن مع مقدمي العطاءات.

[1] وفقاً لتصنيف الموازنة

٣. ترى ٧٤% من الجهات الإدارية أن القانون يحقق دعم كافي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٤. ترى ٥٧% من الجهات الإدارية أن القانون أدى إلى زيادة عدد مقدمي العطاءات من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

▪ أهم تحديات القانون

١. ٦٣% من أصحاب المشروعات يرون أن القانون يحتاج إلى مواد أخرى لتساعدهم في تقديم المزيد من العطاءات والحصول على مزيد من التعاقدات.

٢. يري١٧% من المسئولين بالجهات الإدارية المستهدفة أن من ضمن التحديات طول إجراءات التعاقد وعدم وضوح بعض مواد القانون.

٣. كما يري ١٧% آخرين من الجهات الإدارية المستهدفة أن المادة الخاصة بتحرير عقد لكل عملية تعتبر من ضمن التحديات الواردة بالقانون.

▪ بعض مؤشرات نتيجة المسح

١. ارتفع عدد العمليات التي تم طرحها من قبل الجهات الإدارية المستهدفة في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٩,٨% عن عدد العمليات التي تم طرحها في العام المالي٢٠١٨/٢٠١٧.

٢. ارتفع عدد العمليات التي تم ترسيتها على المنشآت التي يبلغ رأسمالها مليون على الأكثر بنسبة ١٤% كما ارتفع عدد العمليات التي تم ترسيتها على المنشآت التي يزيد رأسمالها عن مليون إلى أقل من ١٠ مليون بنسبة ١١%.

- **انخفاض إجمالي قيمة التعاقدات التي تمت مع منشآت متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر (التي يبلغ رأسمالها أقل من ١٠ مليون جنيه) بنسبة ١٠,٢% بين العاميين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨.**
- **حوالي ٨٧% من المسئولين بالجهات الإدارية لا يواجهون أية مشكلات في التعاقد مع هذه الشركات التي يبلغ رأسمالها من مليون إلى أقل من ١٠ مليون. كما أقر حوالي ٨٣% من المسئولين بالجهات الإدارية أنهم لا يواجهون أيه مشاكل في التعاقد مع الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشكل عام.**

ثانياً: مسح المنشآت

١. حوالي ٤٥% من المنشآت في العينة كانت منشآت صغيرة (حجم إيراداتها أقل من مليون جنيه في السنة), ٢٢% منشآت متوسطة (حجم إيراداتها من مليون لأقل من ٥٠ مليون جنيه في السنة), و١% متوسطة (حجم إيراداتها أكثر من ٥٠ مليون جنيه في السنة), بينما ٣٢% من المنشآت لم تذكر حجم أعمالها في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

٢. معظم مديري ومالكي المنشآت ليس لديهم معرفة بقانون تنظيم التعاقدات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ حيث إن ٣٥% منهم فقط يعرفون بالقانون.

٣. يرى حوالي نصف مالكي ومديري المنشآت أن القانون لا يحقق التوازن بين الجهات الحكومية ومقدمي العطاءات في الحقوق والالتزامات, بينما يرى حوالي ٦٣% من مالكي ومديري المنشآت أن القانون قد حقق المساواة بين مقدمي العطاءات أنفسهم باختلاف حجم المنشأة.

٤. ما يقرب من ٧٠% من مديري ومالكي المنشآت لا يعرفون المميزات الممنوحة للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمقتضى هذا القانون.

٥. ارتفعت نسبة المنشآت التي سبق لها الفوز بتعاقد واحد على الأقل من إجمالي المنشآت التي قدمت عطاءات بحوالي ٥ نقاط مئوية من ٧٦% في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٨١% في ٢٠١٩/٢٠١٨؛ وارتفعت هذه النسبة خاصة للمنشآت المتوسطة و الصغيرة بحوالي ١١ نقطة و٣٣ نقطة مئوية على التوالي في حين لم تختلف نسبة المنشآت متناهية الصغر التي سبق الفوز بتعاقد واحد على الأقل.

٦. تم سؤال المنشآت التي شملتها العينة وسبق لها الحصول على تعاقدات حكومية إذا كانت هذه التعاقدات قد أدت إلى زيادة حجم الإيرادات/المبيعات الخاصة بالمنشأة, وقد أفادت ٦٢% من المنشآت أنه حدثت زيادة في ٢٠١٨/٢٠١٧ و٦٨% أنه حدثت زيادة في ٢٠١٩/٢٠١٨.

٧. ساهم الفوز بالتعاقدات العامة في زيادة حجم العاملين في ٤٤% من المنشآت في حجم الايرادات في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ و٤٨% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

٨. تم مواجهة بعض الصعوبات بشكل عام من جانب حوالي ٣٥% من المنشآت في التقديم أو التعاقد أو في المرحلتين في عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وعلى الرغم من أن القانون جاء لتسهيل هذه الخطوات فإن نسب المنشآت التي واجهت صعوبات لم تنخفض في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ حيث بلغت ٣٤% حيث واجهت المنشآت نفس الصعوبات في العامين الماليين أبرزها التأخر في صرف المستحقات وطلب سابقة الأعمال, ولم تختلف النتائج بشكل معنوي باختلاف حجم المنشأة في هذا الشأن حيث واجهت جميع المنشآت الصعاب ذاتها باختلاف حجمها في العامين.

مقدمة

تقوم الهيئة العامة للخدمات الحكومية على إحداث تغيير في نظم وقواعد العمل التى كان معمولاً بها في الجهات الحكومية قبل عام ١٩٧١ في مجالات الشراء والبيع والتخزين وذلك عن طريق إدخال النظم العلمية الحديثة في الإدارة بصفة عامة وفي إدارة المواد بصفة خاصة. في هذا السياق, تقوم الهيئة بإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بعمليات الشراء للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية ووضع القواعد والتشريعات اللازمة لتنظيم هذه العمليات بهدف ترشيد الإنفاق بالإضافة إلى دراسات لإعداد وتعديل التشريعات المنظمة للعمل في هذا المجال لمسايرة التطورات الاقتصادية والسياسية والقضاء على ما يسفر عنه من سلبيات والتفتيش على أعمال المشتريات بالجهات الحكومية للتأكد من تطبيق القانون. في هذا السياق وفي ظل قانون تنظيم التعاقدات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ الذي تم إصداره عام ٢٠١٨, تقوم الهيئة بالتفتيش على أعمال المشتريات بالجهات الحكومية المختلفة للتأكد من تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتوفير المعلومات عن المقاولين والموردين والمكاتب الاستشارية ومقدمي الخدمات وعن الأسعار بالنسبة للتعاقدات التي تقوم بها هذه الجهات, بالإضافة إلى تفسير كل ما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

كما تستهدف الهيئة دعم المشروعات المتوسطة الصغيرة والمتناهية الصغر ورفع كفاءتها في ظل التعامل مع التعاقدات الحكومية بعد صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الذي يهدف إلى تنظيم إجراءات تخطيط وتنفيذ التعاقدات العامة ومتابعة تنفيذ العقود وتحقيق كفاءة وفاعلية الإنفاق العام وتعزيز مبادئ الحوكمة, وتطبيق معايير العلانية والشفافية والنزاهة وحرية المنافسة والمساواة وتكافؤ الفرص, وتجنب تعارض المصالح بالإضافة إلى تطبيق أساليب الإدارة الحديثة, والانتقال مرحلياً إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات وتطوير طرق الشراء والبيع وأنماط التعاقد لمسايرة التطورات الاقتصادية, وتلبية احتياجات الجهات الإدارية بفاعلية إلى جانب توفير معاملة عادلة للمتعاملين من مجتمع الأعمال مع الجهات الإدارية, وفي ذات الوقت منع ممارسات التواطؤ والاحتيال والفساد والاحتكار وتشجيع الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون على تبني الحلول والمبادرات الابتكارية والتقنيات المتطورة عند التعاقد على تلبية احتياجاتها, وكذلك تبني سياسات التعاقد المستدام وتهيئة المناخ للشركات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر للمنافسة فيما يتم طرحه من عمليات.

في هذا السياق ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تقوم إدارة متابعة التعاقدات مع المشروعات المتوسطة والصغيرة و المتناهية الصغر في النهوض بهذه المشروعات من خلال العمل على توفير وإتاحة المعلومات اللازمة للجهات المعنية بناء على طلبها وإعداد التقارير الدورية عن تلك المنشآت وعرضها على الجهات المختصة, بالإضافة إلى حضور المؤتمرات واللجان واللقاءات وورش العمل التي يتم عقدها في هذا المجال وحصر وتسجيل القرارات والمنشورات والكتب الدورية والتوصيات التي تصدر ذات صلة بالمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى جانب إجراء الاتصالات المكتبية والميدانية مع الجهات المختصة بتلك المنشآت بغرض تنفيذ أنشطة الإدارة واقتراح تعديل التشريعات والقواعد اللازمة والتي تتعلق بها وذات الصلة بالمشتريات الحكومية وحصر وتسجيل المنشآت الصغيرة على مستوى المحافظات, وكذلك التعاقدات التى تتم مع هذه المنشآت من حيث النوع والقيمة, كما تتلقى الإدارة الشكاوى التى تثار من جانب أصحاب المنشآت الصغيرة وفحصها واتخاذ اللازم نحو إزالة أسبابها وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوحدات التابعة لجهاز تنمية المشروعات وغيرها من الجهات المختصة إلى جانب المتابعة الميدانية والمكتبية للمنشآت الصغيرة للوقوف على مدى حصول هذه المنشآت على النسبة المقررة لها من التعاقدات الحكومية وفقاً لقانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر فى هذا الشأن.

القسم الأول: الجهات الإدارية

المنهجية

تم إجراء الاستطلاع على عينة حجمها ٥٤ جهة إدارية من الجهات الحكومية المختلفة؛ ٦٧% من الجهات هي جهات خدمية و١٦% جهات حكم محلي و٩% جهات اقتصادية[٢] و٧% من وحدات الجهاز الإداري للدولة. من حيث نوع الجهة الحكومية كانت ٤١% جهات مركزية –وهي الجهات التي تقوم بشراء احتياجاتها بنفسها ولغيرها- و٥٩% جهات فرعية –وهي الجهات التي تقوم جهات أخرى بتوفير احتياجاتها.[٣]

قام فريق من إدارة متابعة التعاقدات مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الهيئة العامة للخدمات الحكومية بجمع البيانات خلال الفترة من ٥ أكتوبر حتى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ وتم الوصول للمستجيبين من خلال هواتف الجهات المعنية بنسبة استجابة ٨٤,٤%. تم تحليل البيانات بهامش خطأ ٣%, وتم التحليل من قبل فريق عمل إدارة متابعة التعاقدات مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الهيئة العامة للخدمات الحكومية تحت إشراف فريق الباحثين بالمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة).

جدول ١: التوزيع النسبي للعينة

	عدد	النسبة (%)
طبيعة عمل الجهة		
جهة خدمية	٣٦	٦٦,٧
جهة اقتصادية	٥	٩,٣
جهة حكم محلي	١٠	١٨,٥
جهاز الاداري للدولة	٣	٥,٦
نوع الجهة		
مركزية	٢٢	٤٠,٧
فرعية	٣٢	٥٩,٣
إجمالي	٥٤	١٠٠,٠

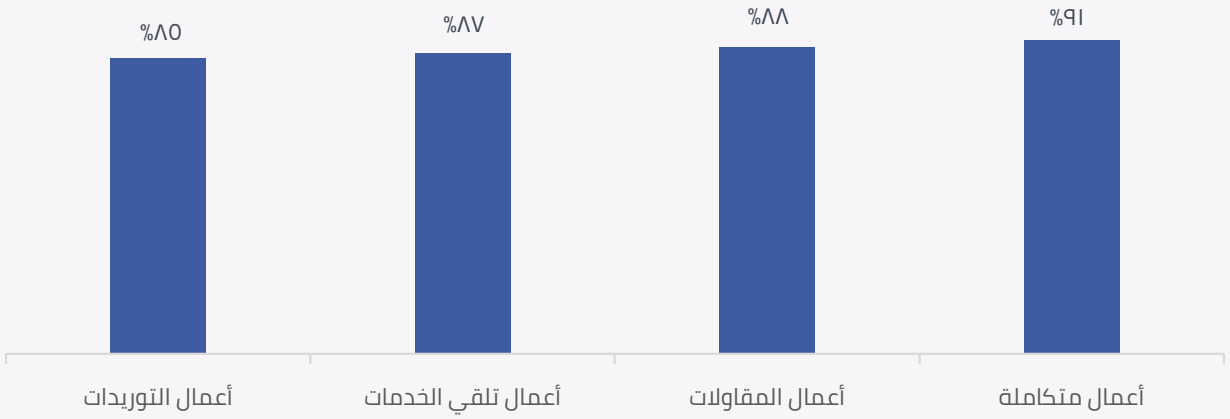
أهم النتائج

١. مدى معرفة المسئولين بالجهات الإدارية المستهدفة بمواد قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

تعمل الجهات الإدارية المستهدفة التي تم التواصل معها بخصوص القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بأعمال المقاولات (٨٠%) أو التوريدات (٨٩%) أو تلقي الخدمات (٧٠%) أو أعمال متكاملة (٣٩%) وأظهرت النتائج أن المسئولين بجميع هذه الجهات قد اطلعوا على القانون وحوالي ٨٧% منهم قرأوا اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون خاصة الجهات التي تقوم بطرح أعمال متكاملة حيث بلغت نسبتهم ٩١% كما هو موضح بالشكل (١).

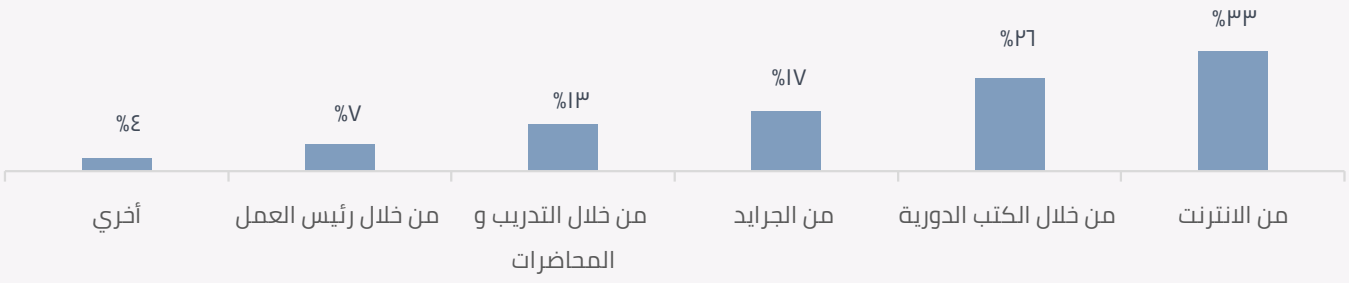
[٢] وفقاً لتصنيف الموازنة
[٣] طبقاً لتعريف هيئة الخدمات الحكومية.

شكل ١: النسبة التي اطلعت على اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨, حسب نوع التعاقدات التي يتم طرحها



اطلعت النسبة الأكبر منهم على القانون من خلال الانترنت بنسبة ٣٣% بينما اطلع حوالي ٢٦% منهم على القانون من خلال الكتب الدورية و١٧% من الجرائد و١٣% من خلال التدريب والمحاضرات و١١% من مصادر أخرى مثل رئيس العمل كما هو موضح بالشكل (٢).

شكل ٢: مصادر اطلاع المسئولين بالجهات الإدارية على القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨



اختلف رأي المسئولين حول أهم ما نص عليه القانون حيث رأى ٢٤% من المسؤلين في الجهات الادارية أن الاكثر أهمية هو النشر على البوابة ويرى ٢٢% الشفافية والنزاهة بالإضافة إلى أشياء أخرى مثل التفاصيل الخاصة بطرق التعاقد وسعر الكراسة كما هو موضح في شكل (٣).

شكل ٣: أهم ما نص عليه القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ من وجهة نظر المسئولين في الجهات الإدارية



ومن الجدير بالذكر أن حوالي نصف المسئولين فقط من الجهات الإدارية قالوا أن لديهم معرفة بنصيب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من التعاقدات ولكن حوالي ٧٨% منهم فقط لديهم معرفة بالنسبة الصحيحة وهي ٢٠% على الأقل.

٢. إيجابيات وتحديات القانون:

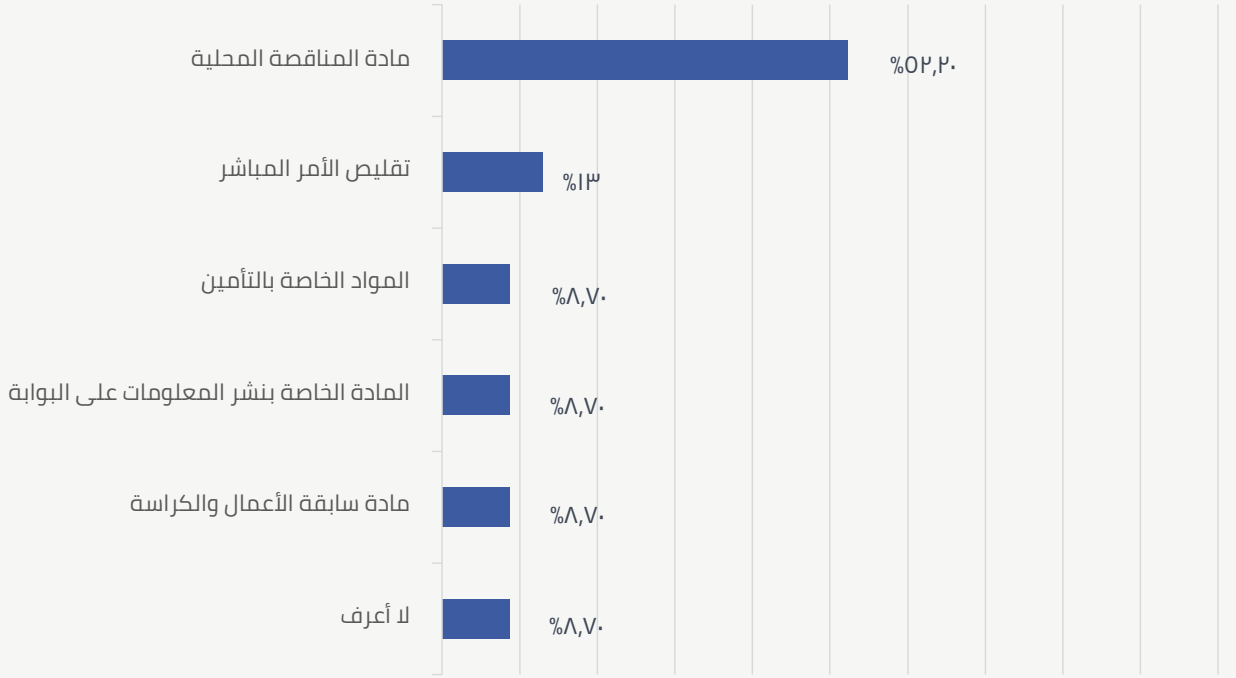
في سياق دعم القانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر, ترى الجهات الإدارية مجموعة من الايجابيات والتحديات بالقانون.

اولا : بالنسبة للإيجابيات:

- الأغلبية العظمى من الجهات الإدارية المستهدفة ترى أن القانون قد حقق التوازن بين الحقوق والالتزامات بينهم وبين مقدمي العطاءات بنسبة ٨٧% بالنسبة للتوازن في الحقوق و٩١% بالنسبة للتوازن في الالتزامات.
- كما ترى الأغلبية أن القانون قد حقق التوازن بين الجهات الإدارية والمتعاقدين في الحقوق والالتزامات بنسبة ٨٧% بالنسبة للتوازن في الحقوق و٨٢% بالنسبة للتوازن في الالتزامات وهي أقل نسبياً مقارنة بالتوازن مع مقدمي العطاءات.
- يرى ٢٥% أن القانون يعمل على تحفيز تكافؤ الفرص والشفافية.
- يرى ١٤% أن توضيح المواد وتفصيلها وتفسيرها كانت من أهم إيجابيات القانون.
- ترى ٧٤% من الجهات الإدارية المستهدفة أن القانون يحقق دعم كافي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- ترى ٥٧% من الجهات الإدارية المستهدفة أن القانون أدى إلى زيادة عدد مقدمي العطاءات من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- يرى حوالي ٨٧% من الجهات الإدارية المستهدفة أن القانون أدى إلى زيادة عدد مقدمي العطاءات بشكل عام بغض النظر عن حجم المنشأة.

ويرى المسئولون بالجهات الإدارية المستهدفة أن من أهم المواد في القانون الجديد التي ساعدت على زيادة عدد مقدمي العطاءات من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر هي مادة المناقصة المحلية (٥٢%) وتقليص الأمر المباشر (١٣%) كما هو موضح في الكل رقم (٤).

شكل ٤: أهم المواد الداعمة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في القانون الجديد

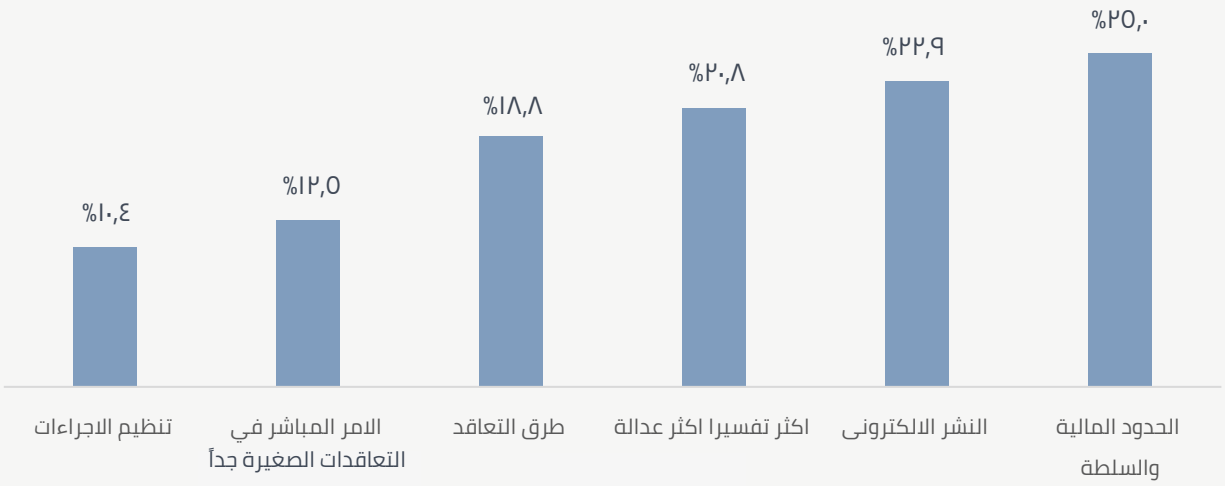


بالرغم من أن النسبة الأعلى ترى أن القانون يحقق دعم كافي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وأدى بالفعل إلى زيادة عدد مقدمي العطاءات من أصحاب هذه المشروعات وأن نسبة ٤٠% من الجهات الإدارية وهي النسبة الأعلى من الجهات ترى أن القانون لا يوجد به سلبيات إلا أن هناك أيضاً بعض التحديات في القانون الجديد التي تم ذكرها من قبل المسئولين بالجهات الإدارية مثل:

- ٦٣% يرون أن القانون يحتاج إلى مواد أخرى لتساعدهم في تقديم المزيد من العطاءات والحصول على مزيد من التعاقدات.
- رأى ١٧% من المسئولين بالجهات الإدارية المستهدفة أن من ضمن تحديات القانون طول إجراءات التعاقد وعدم وضوح بعض مواد القانون.
- كما رأي ١٧% آخرين أن عدم وجود مادة خاصة توضح الحدود المالية لتحرير عقد لكل عملية تعتبر من ضمن تحديات القانون.
- تقليل حجم زيادة الأعمال كان من ضمن التحديات من وجهة نظر ١٣% من المسئولين بالجهات الإدارية المختلفة حيث أجاز القانون زيادة حجم الأعمال أثناء التنفيذ بنسبة ٢٥% لبنود المقاولات ونسبة ١٥% لباقي العقود.

بالتالي، عند المقارنة بين قانون تنظيم التعاقدات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ يرى حوالي ٨٩% من المسئولين بالجهات الحكومية المستهدفة أن هناك اختلافات بين القانونين وأهم هذه الاختلافات هي الحدود المالية وتوزيع السلطة والنشر الإلكتروني كما هو موضح بالشكل (٥).

شكل ٥: أهم الاختلافات بين القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨

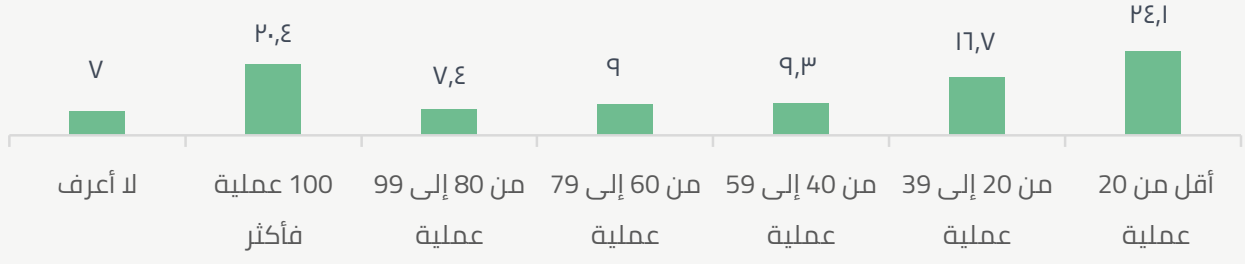


وعند المفاضلة بين القانونين فيما يخص دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يرى حوالي ٥٩% من المسئولين بالجهات الإدارية المستهدفة أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ أفضل من القانون الملغى رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ويرى ٣٣% انه نوعاً ما أفضل من القانون الملغى رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ في هذا الشأن.

٣. عمليات الطرح بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨

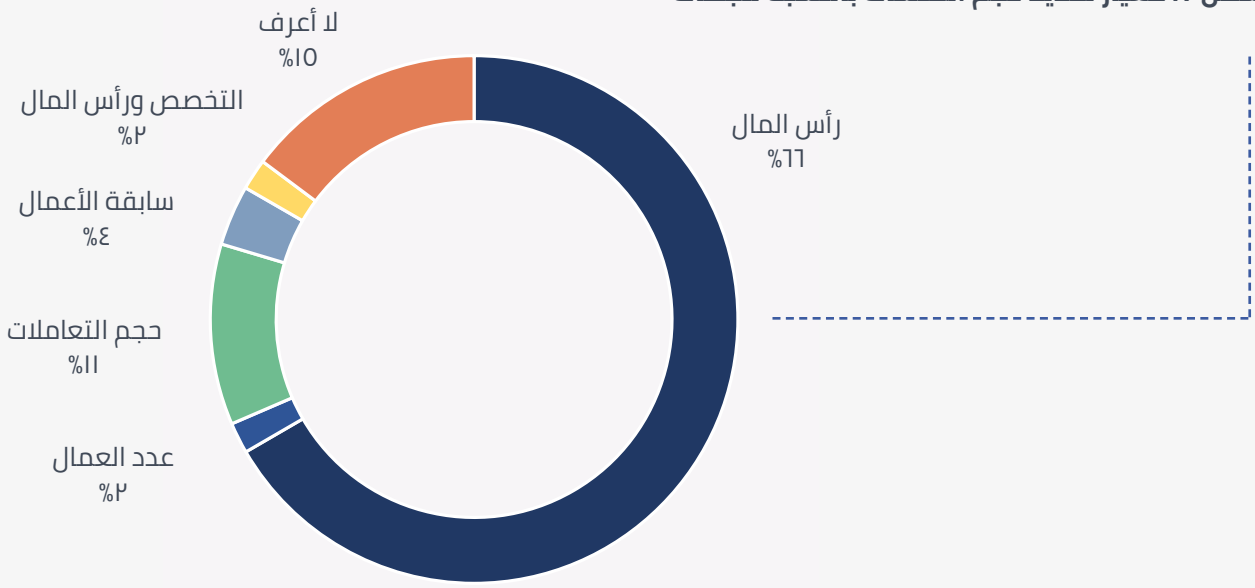
بعد صدور القانون رقم ١٨٢ في عام ٢٠١٨ وحتى تاريخ إجراء الاستبيان (المسح)، قامت الجهات بطرح حوالي ٣,٧٢٩ عملية بمتوسط ١١٧ عملية لكل جهة حيث إن أقل جهة من حيث الطرح قامت بطرح ٣ عمليات في حين قامت الجهة الأكثر طرحاً بطرح ٧٥٥ عملية.

شكل ٦: التوزيع النسبي للجهات الإدارية التي قامت بأعمال طرح بعد صدور القانون، حسب عدد العمليات التي تم طرحها



كانت عمليات الطرح تشمل جميع أحجام المنشآت, وتعتمد ٦٧% من الجهات على معيار رأس المال عند تحديد حجم المنشأة في حين تعتمد ١١% من الجهات على معيار حجم المعاملات وتعتمد حوالي ٤% فقط من الجهات على معيار سابقة الأعمال.

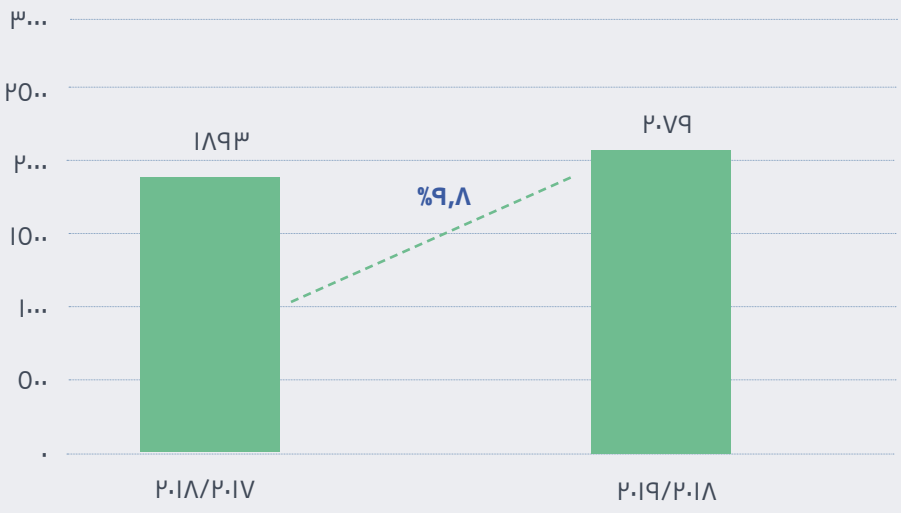
شكل ٧: معيار تحديد حجم المنشآت بالنسبة للجهات



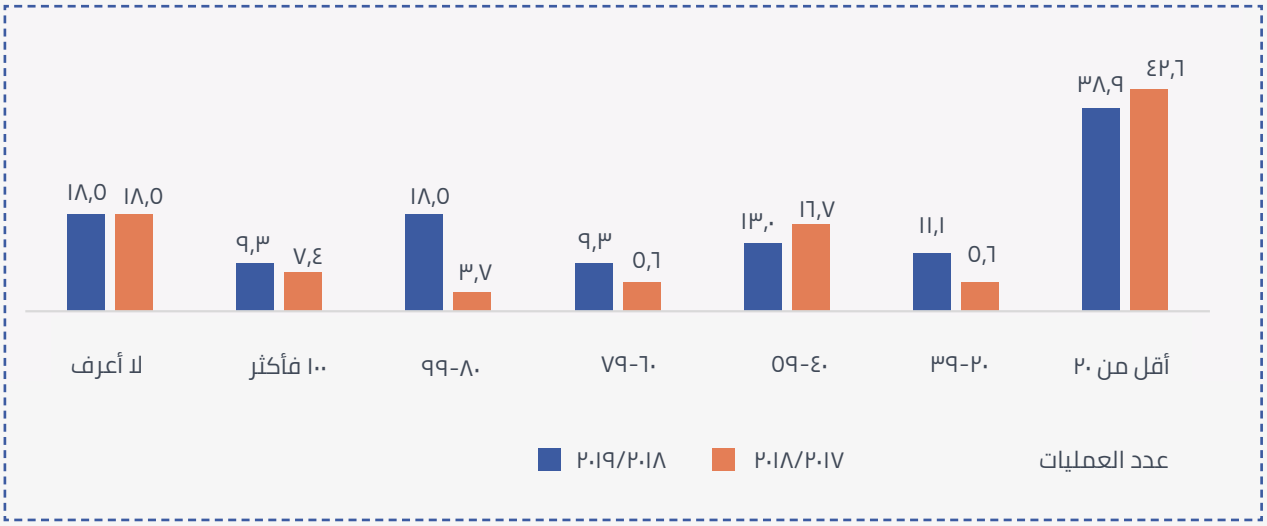
٤. أثر القانون على المنشآت المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر

ارتفع عدد العمليات التي تم طرحها في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٩,٨% عن عدد العمليات التي تم طرحها في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢٠٧٩ عملية في ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ١٨٩٣ في ٢٠١٨/٢٠١٧).

شكل ٨: حجم عمليات الطرح بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨

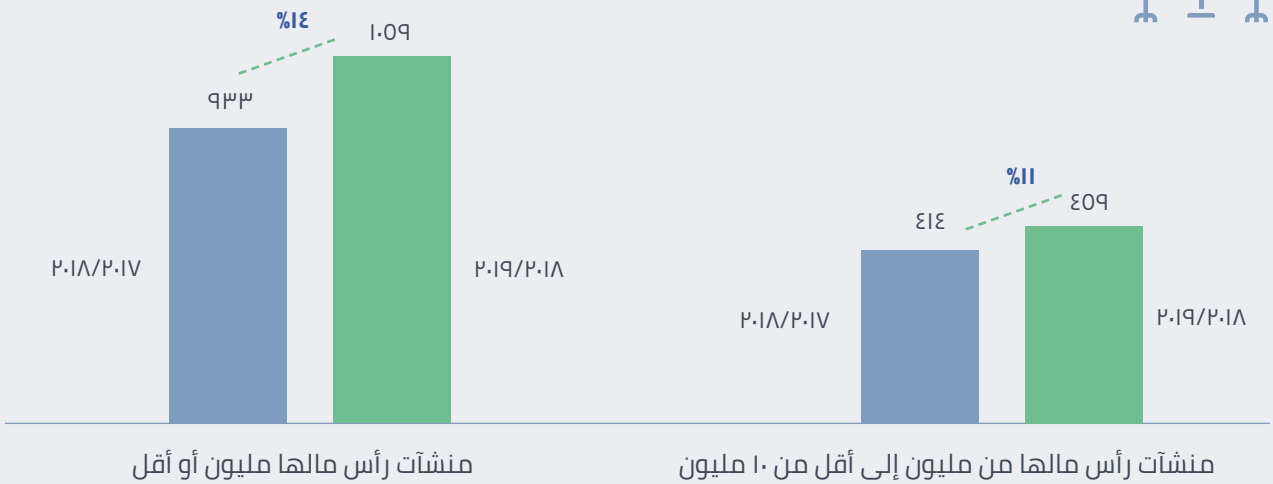


شكل ٩: تطور نسب الجهات الإدارية التي قامت بأعمال طرح بين العاميين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨، حسب عدد العمليات التي تم طرحها



- استطاعت ٣٢ جهة فقط تحديد عدد التعاقدات التي تمت مع منشآت متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر (التي يبلغ رأسمالها أقل من ١٠ مليون جنيه[٤])، وقد ارتفع عدد العمليات التي تم ترسيتها على المنشآت التي يبلغ رأسمالها مليون على الأكثر بنسبة ١٤% كما ارتفع عدد العمليات التي تم ترسيتها على المنشآت التي يزيد رأسمالها عن مليون إلى أقل من ١٠ مليون بنسبة ١١% كما هو موضح في الشكل التالي.
- استطاعت ٢٣ جهة حكومية فقط تحديد حجم التعاقدات التي تمت في العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨، حيث واجه المسئولين في باقي الجهات الحكومية مشكلات في تحديد حجم التعاقدات التي تمت نظراً لعدم وجود نظام إلكتروني يتم حفظ هذه البيانات فيه واسترجاعها وقت الحاجة.
- بالنسبة للجهات التي استطاعت تحديد حجم التعاقدات، انخفض إجمالي قيمة التعاقدات التي تمت مع منشآت متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر (التي يبلغ رأسمالها أقل من ١٠ مليون جنيه) بنسبة ١٠,٢% بين العاميين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ حيث انخفض إجمالي قيمة التعاقدات من حوالي ٨٠٣ مليون جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى حوالي ٧٢٠ مليون جنيه في ٢٠١٩/٢٠١٨.

شكل ١٠: إجمالي التعاقدات التي تم ترسيتها على المنشآت التي يبلغ رأسمالها أقل من مليون والشركات التي يبلغ رأسمالها من مليون إلى أقل من ١٠ مليون بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨.

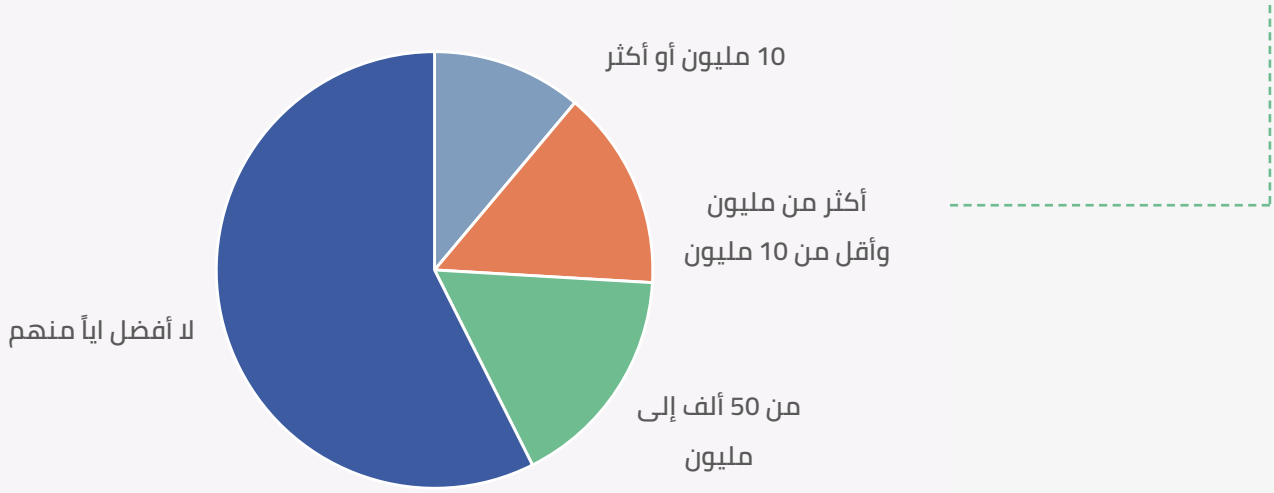


[٤] تم تصميم الاستمارة في فبراير ٢٠٢٠ أي قبل صدور قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ الذي تم إصدار في الجريدة الرسمية في العدد ٢٥ مكرر (و) في ١٥ يوليو ٢٠٢٠ والذي حدد حجم المنشآت بمعيار حجم الأعمال، بالتالي تم السؤال عن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بالإشارة إلى حجم رأس المال دون الإشارة إلى مسميات حجم المنشآت

٥. التفضيلات في التعامل مع أحجام المنشآت المختلفة

أما عن تفضيلات الجهات الإدارية في التعامل مع أحجام معينة من المنشآت, حوالي ٥٧% من الجهات الإدارية ليس لديهم تفضيلات في التعامل مع أحجام معينة من المنشآت في حين فضل حوالي ٣٢% التعامل مع المنشآت التي يبلغ رأسمالها من ٥٠ ألف إلى أقل من ١٠ مليون.

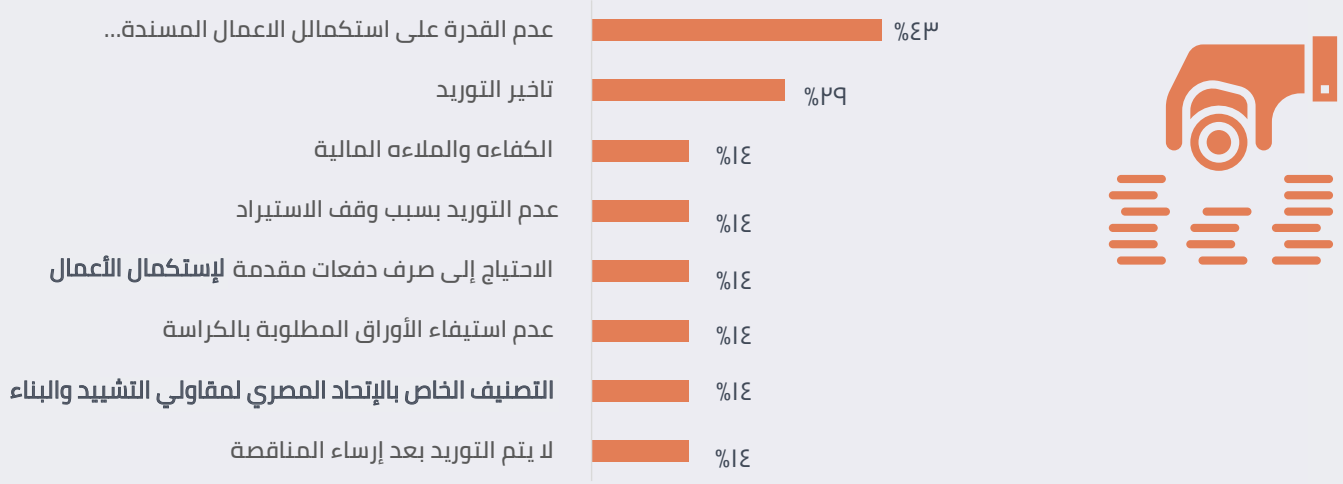
شكل ١١: نسبة الجهات الحكومية التي تفضل التعاقد مع حجم معين من المنشآت



ووضح حوالي ٨٧% من المسئولين بالجهات الإدارية المستهدفة أنهم لا يواجهون أية مشكلات في التعاقد مع هذه المنشآت التي يبلغ رأسمالها من مليون إلى أقل من ١٠ مليون. كما أقر حوالي ٨٣% من المسئولين بالجهات الإدارية المستهدفة أنهم لا يواجهون أيه مشاكل في التعاقد مع المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشكل عام.

ومن ناحية أخرى تواجه (١٣%) من الجهات الإدارية المستهدفة مشاكل عند التعاقد مع المنشآت التي يبلغ رأسمالها من مليون إلى أقل من ١٠ مليون أبرزها عدم القدرة على استكمال الأعمال المسندة لهم وأسباب خاصة بالتوريد مثل تأخير التوريد أو عدم التوريد لأسباب مختلفة كما هو موضح في الشكل التالي.

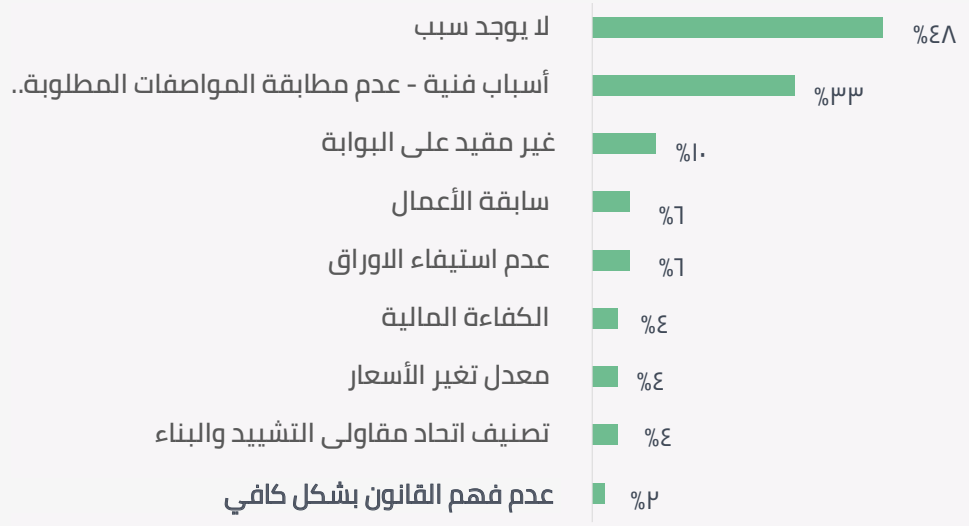
شكل ١٢: أسباب مواجهة بعض المشاكل عند التعاقد مع المنشآت التي يبلغ رأسمالها بين المليون إلى أقل من١٠ مليون



يواجه أيضاً ١٧% من المسئولين بالجهات الإدارية مشاكل عند التعاقد مع المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أبرزها عدم وجود خبرة كافية وقلة رأس المال وعدم وجود معدات مساعدة للتنفيذ.

في هذا السياق يتم أحياناً رفض العروض المقدمة من منشآت يقل رأسمالها عن ١٠ مليون جنيه. ٤٠% من حالات الرفض لا يوجد لها أسباب واضحة ولكن (٣٣%) يتم رفض العروض المقدمة من هذه المنشآت لأسباب أهمها عدم مطابقة المواصفات المطلوبة بالكراسة, و١٠% بسبب أن مقدم العرض غير مقيد على البوابة.

شكل ١٣: أسباب رفض بعض العروض المقدمة من المنشآت التي يقل رأسمالها عن ١٠ مليون جنية

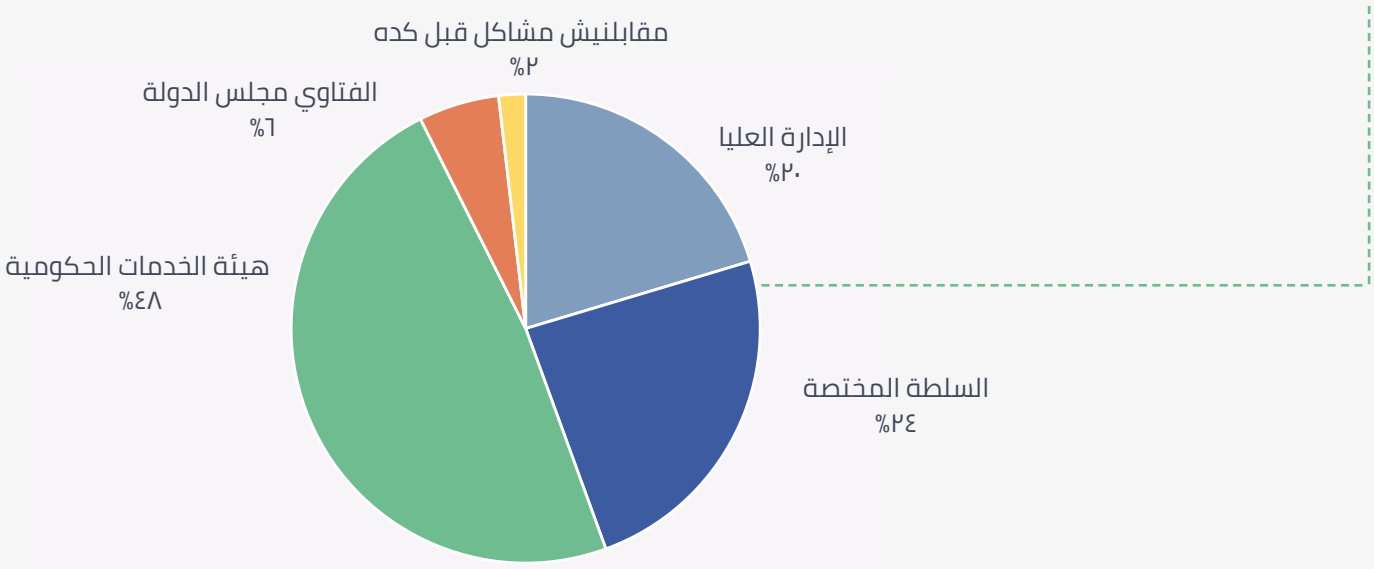


٦. معرفة المسئولين بالجهات الإدارية عن مكتب شكاوى التعاقدات

فيما يخص الشكاوى الخاصة بالتعاقدات العامة, حوالي ٦٣% من المسئولين بالجهات الإدارية كان لديهم علم بمكتب شكاوى التعاقدات التابع لوزير المالية في حين أن ٣٧% منهم لم يكن لديهم علم بوجود مكتب خاص بتلك الشكاوي بوزارة المالية, وبالتالي تم سؤالهم عن الجهة التي يلجأون لها عند حدوث مشاكل في أي شيء يتعلق بالتعاقدات, وأوضحت النتائج أن نسبة (٤٨%) تتوجه إلى الهيئة العامة للخدمات الحكومية, ويذهب ٢٤% إلى السلطة المختصة حسب المشكلة, و٢٠% منهم يتوجهون إلى الإدارة العليا لهم ويرجع حوالي ٦% إلى الفتاوي بمجلس الدولة, في حين أن ٢% منهم لم يقابلهم أية مشاكل من هذا النوع بالتالي لم يلجأوا إلى أياً من هذه الجهات.

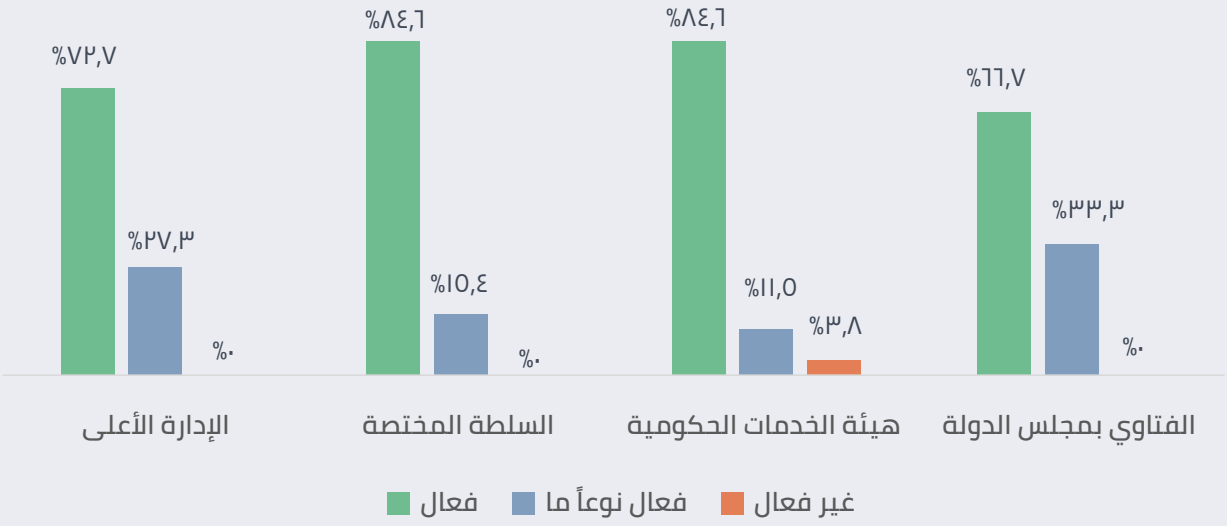


شكل ١٤: الجهات التي يلجأ لها المسئولون بالجهات الإدارية في المشاكل الخاصة بالتعاقدات



حوالي ٨١% من المسئولين رأوا أن هذه الجهات لها دور فعال في حل المشكلة, ورأى ١٧% أن دورها فعال إلى حداً ما فقط في حين يرى ٢% منهم أن هذه الجهات لم يكن لها دور فعال في حل المشكلة. أخيراً وبشكل عام, يرى (٩٦%) من المسئولين بالجهات الإدارية أن عمليات التعاقدات العامة تتم بشفافية ونزاهة. حصلت هيئة الخدمات الحكومية والسلطات المختصة على النسبة الأعلى بين الجهات اللاتي تلجأ اليهم بنسبة ٨٥% في حين حصلت الفتاوى بمجلس الدولة على النسبة الأقل (٦٧%).

شكل ١٥: فاعلية الجهات المختلفة في حل مشاكل التعاقدات العامة



القسم الثاني: المنشآت

المنهجية

تـم إجـراء الاسـتطلاع علـى عينـة حجمهـا ٣٠٢ منشـأة مـن المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر وتـم تعريـف المنشـآت فـي هـذا الجـزء وفقـاً للقانـون رقـم ١٥٢ لسـنة ٢٠٢٠ الـذي عـرف حجـم المنشـآت وفقـاً لحجـم الأعمـال كمـا هـو موضـح بالجـدول (٢).

جدول ٢: تعريف حجم المنشآت

حجم المنشأة	التعريف
متناهي الصغر	كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه
صغيرة	كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن ٥٠ مليون جنيه
متوسطة	كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه

قـام فريـق مـن إدارة متابعـة التعاقـدات مـع المشـروعات الصغيـرة والمتناهيـة الصغـر مـن الهيئـة العامـة للخدمـات الحكوميـة بجمـع البيانـات خـلال الفتـرة مـن ١ أكتوبـر ٢٠١٩ حتـى ٢٠ أكتوبـر ٢٠٢٠ وتـم الوصـول للمسـتجيبين (مالـك المنشـأة أو المديـر) مـن خـلال التواصـل تليفونيـاً مـع أصحـاب المنشـآت بنسـبة اسـتجابة ٨٢,٤% وكان حوالـي ٦٠% مـن المسـتجيبين هـم ملاكـي ومديـري المنشـآت و٢١% مديريـن فقـط للمنشـآت و٢٠% مـلاك فقـط للمنشـآت. تـم تحليـل البيانـات بهامـش خطـأ ٣%, وتـم التحليـل مـن قبـل فريـق عمـل إدارة متابعـة التعاقـدات مـع المشـروعات الصغيـرة والمتناهيـة الصغـر مـن الهيئـة العامة للخدمـات الحكوميـة تحـت إشـراف فريـق الباحثيـن بالمركـز المصـري لبحـوث الـرأي العـام (بصيـرة).

جدول ٣: خصائص العينة

	عدد	(%) النسبة
النوع		
ذكر	٢٩٥	٩٧,٧
أنثى	٧	٢,٣
المستوى التعليمي للمالك أو المدير		
متوسط من أقل	١٩	٦,٣
متوسط فوق/متوسط	٨٨	٢٩,١
فأعلى جامعي	١٩٥	٦٤,٦
منطقة المنشأة		
المحافظات الحضرية	١٠٠	٣٣,١
البحري الوجه	١٠٣	٣٤,١
القبلي الوجه	٩٧	٣٢,١
محافظات الحدود	٢	٠,٧
الفئات العمرية للمالك أو المدير		
من ٣٠ أقل	٢٤	٧,٩
٣٠ -٤٩	١٩٣	٦٣,٩
فأكثر ٥٠	٨٥	٢٨,١
إجمالي	٣٠٢	١٠٠

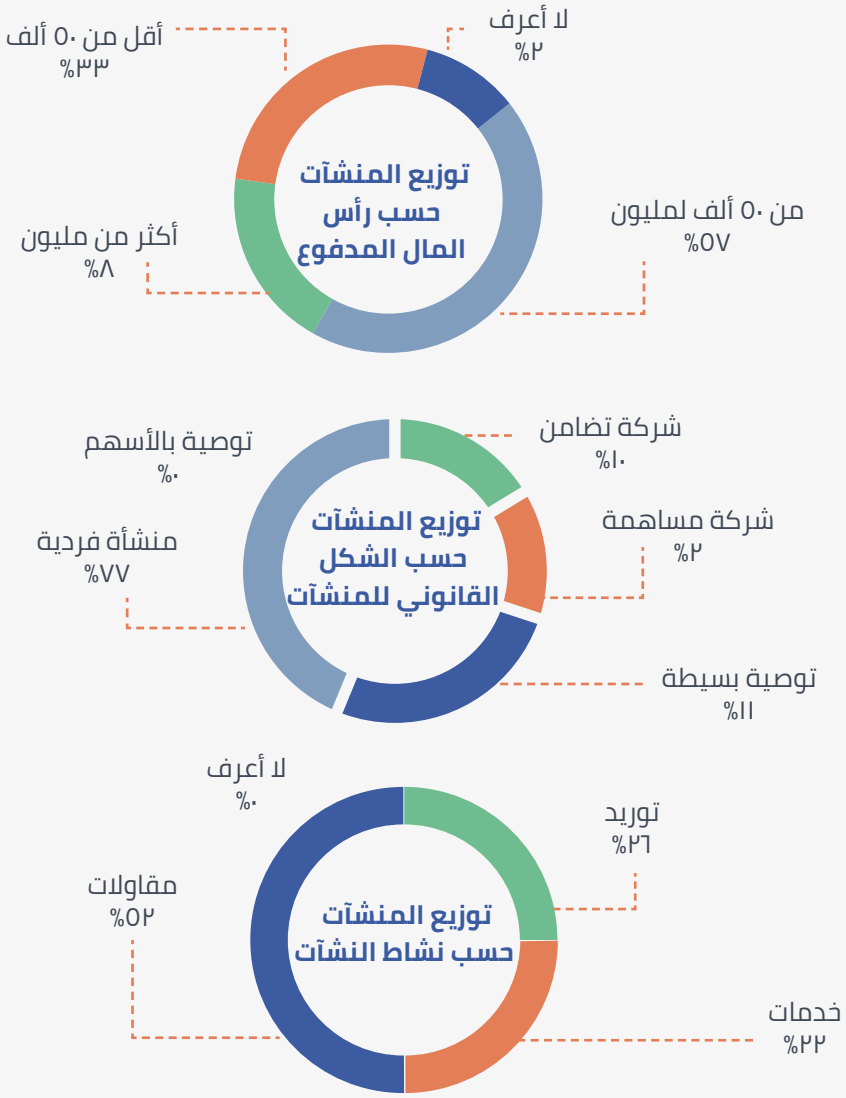
أهم النتائج

١. خصائص المنشآت

حوالي ٤٥% من المنشآت في العينة كانت منشآت متناهية الصغر (حجم إيراداتها أقل من مليون جنيه في السنة), ٢٢% منشآت صغيرة (حجم إيراداتها من مليون لأقل من ٥٠ مليون جنيه في السنة), و١% متوسطة (حجم إيراداتها أكثر من ٥٠ مليون جنيه في السنة), بينما ٣٢% من المنشآت لم تذكر حجم أعمالها في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

وقد تأسست ٦٠% من المنشآت بعد عام ٢٠١٠ وحوالي ٧٦% من هذه المنشآت هي منشآت فردية. يبلغ أقل رأسمال مدفوع للمنشآت في العينة ١,٠٠٠ جنيه ويبلغ أكبر رأسمال مدفوع للمنشآت في العينة ١٢ مليون جنية بمتوسط ٤٣٤,٣ ألف جنيه للمنشأة. تعمل حوالي نصف المنشآت بالعينة (٥٢%) في مجال المقاولات و٢٦% يعملون في مجالات التوريد وتعمل ٢٢% في مجال الخدمات. و (٨٢%) وهي الأغلبية العظمى من هذه المنشآت تعمل بشكل دائم بينما ١٣% يعملون بشكل موسمي و٥% فقط يعملون بشكل مؤقت و٩٣% من المنشآت لديها أكثر من فرع واحد بمتوسط ١,٨ فرع حيث أن أقل عدد فروع إضافية هو فرع واحد آخر وأكبر عدد من الفروع بلغ ٤ فروع إضافية.

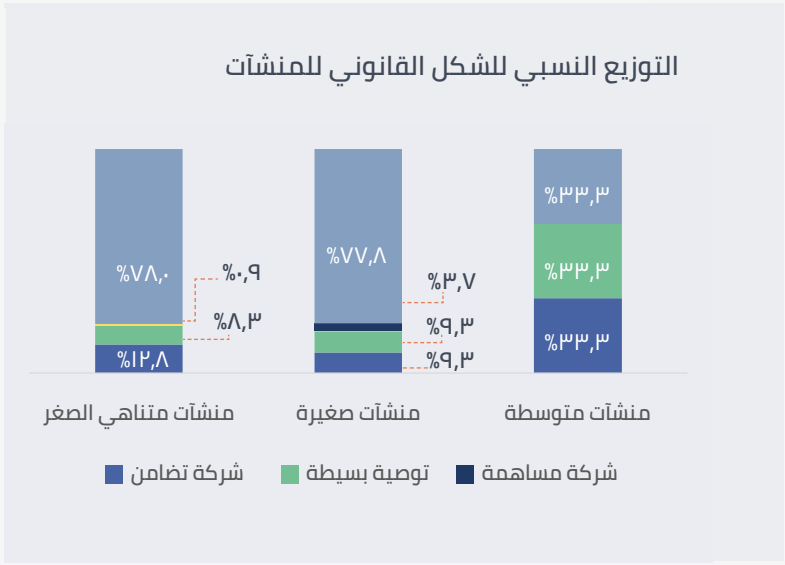
شكل ١٦: خصائص المنشآت (رأس المال المدفوع للمنشآت ونشاطها والشكل القانوني لها)

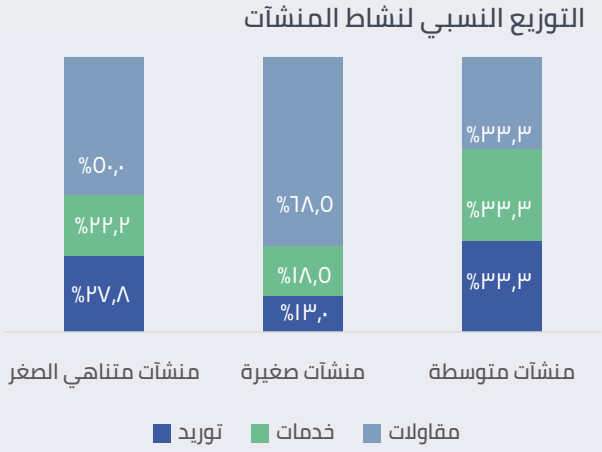


تعمل ٦٧% و٥٠% من المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر على التوالي في مجال المقاولات بينما المنشآت المتوسطة تعمل في الثلاثة مجالات بالتساوي بنسبة ٣٣,٣%. كما يختلف أيضاً الشكل القانوني للمنشآت بإختلاف حجمها حيث أن ٧٨% من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة هي منشآت فردية بينما المنشآت المتوسطة تأخذ شكل منشآت فردية وتوصية بسيطة و تضامن بالتساوي بنسبة ٣٣,٣%.

[٥] ضمت العينة ٣ منشآت متوسطة فقط

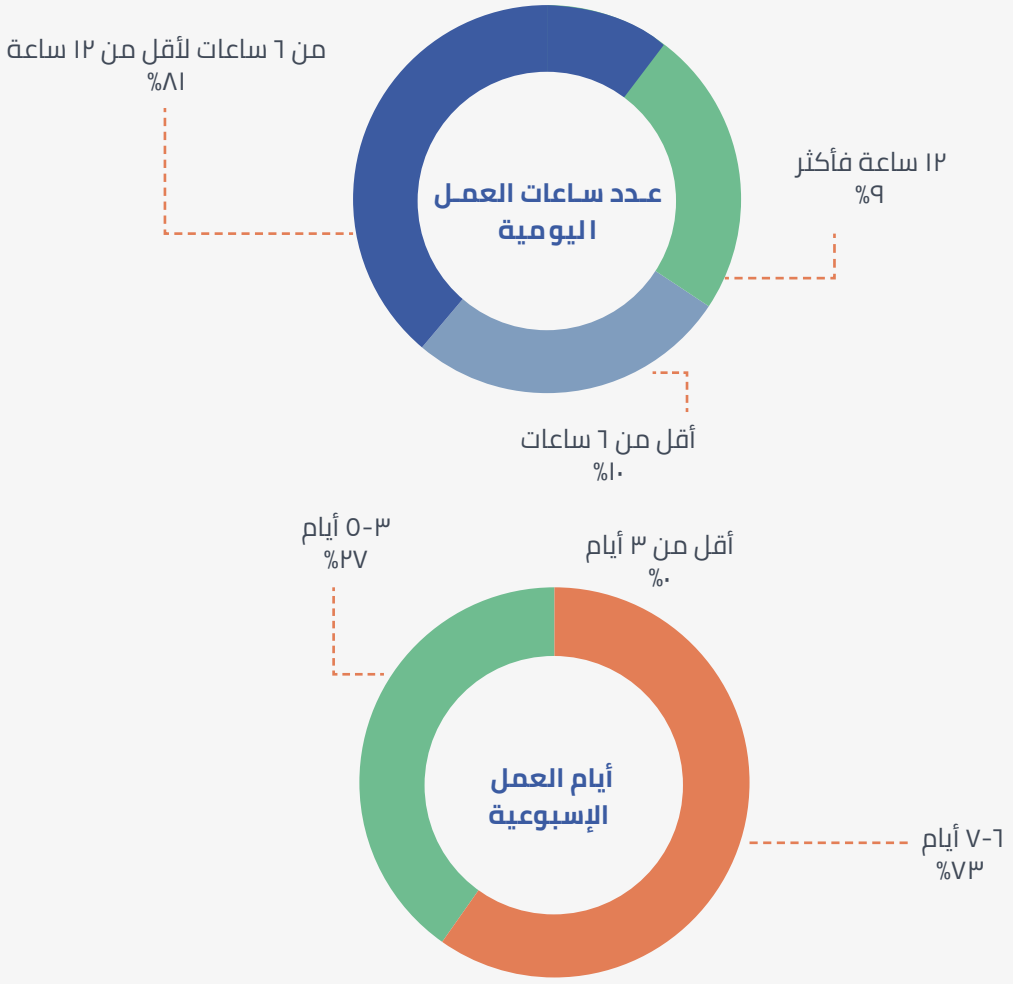
شكل ١٧: خصائص المنشآت, حسب حجم المنشأة





٧٦% وهي الأغلبية العظمى من المنشآت طبيعة مكان عملها من مكتب والنسبة المتبقية كانت محلات أوشقق أو أماكن أخرى مثل ورش أو مصانع. تعمل ١٠% من المنشآت أقل من ٦ ساعات يومياً و٨١% منهم يعملون من ٦ إلى ١٢ ساعة يومياً في حين يعمل ٩% منهم أكثر من ١٢ ساعة بمعدلات تصل إلى أكثر من ١٦ ساعة يومياً. وتعمل ٧٢% من المنشآت في العينة شبه يومياً بينما تعمل ٢٧% من العينة من ٣ إلى ٥ أيام إسبوعياً.

شكل ١٨: أوقات عمل المنشآت

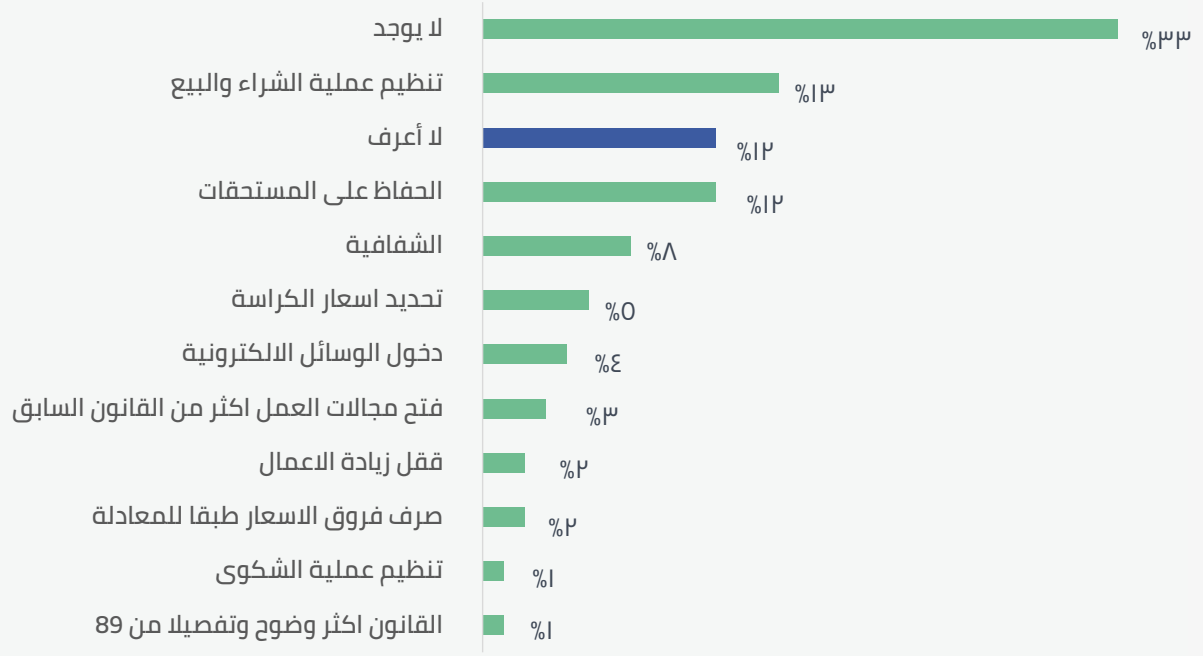


٢. مدى معرفة المنشآت بقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة

معظم مديري ومالكي المنشآت ليس لديهم معرفة بقانون تنظيم التعاقدات الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ حيث إن ٣٥% منهم فقط يعرفون بالقانون، ولكن بالنظر إلى حجم المنشآت نجد أن ٥٦% من مالكي ومديري المشروعات الصغيرة لديهم علم بالقانون بينما ٣٣% فقط من مالكي ومديري المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر لديهم علم به.

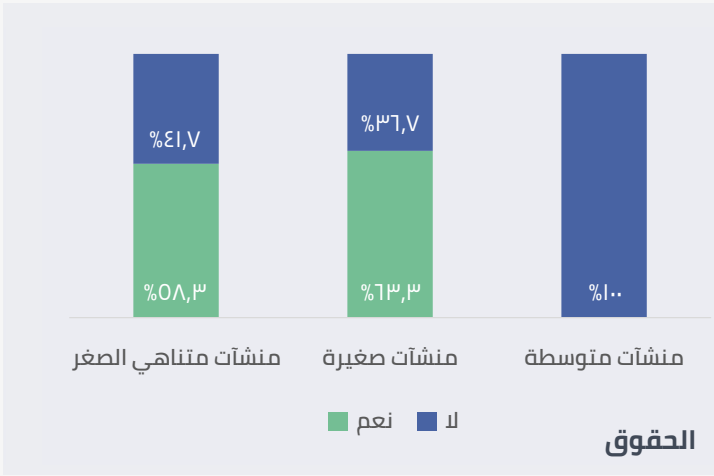
من بين المديرين ومالكي المنشآت الذين لديهم علم القانون، يرى البعض منهم أن من ضمن إيجابيات القانون تنظيم عملية البيع والشراء كما يرون أن القانون أدى إلى الحفاظ على المستحقات. بالرغم من ذكر المنشآت للإيجابيات السابقة، يرى أكثر من الثلث منهم أن القانون لا يوجد به إيجابيات.

شكل ١٩: إيجابيات قانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

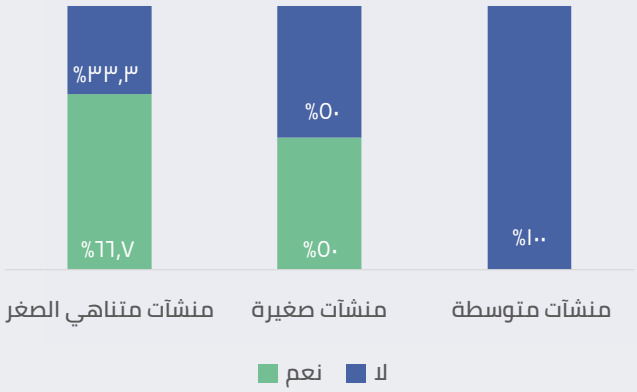


كما يرى حوالي نصف مالكي ومديري المنشآت أن القانون لا يحقق التوازن بين الجهات الحكومية ومقدمي العطاءات في الحقوق والالتزامات وهو ما يوضح وجود اختلافات في رأي المسئولين في الجهات الحكومية ورأي مالكي ومديري المنشآت. ويرى حوالي ٦٣% من مالكي ومديري المنشآت أن القانون قد حقق المساواة بين مقدمي العطاءات أنفسهم بإختلاف حجم المنشأة. تختلف هذه النسب باختلاف حجم المنشآت حيث إن الأكثرية من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة بسنبة ٥٨% و٦٣% على التوالي يرون أن القانون قد حقق التوازن في الحقوق بين الجهات الإدارية ومقدمي العطاءات، بينما يرى مديري ومالكي المنشآت المتوسطة العكس، وتتقارب النسب فيما يخص الالتزامات والمساواه بين مقدمي العطاءات أنفسهم بإختلاف حجم المنشأة كما يوضح الشكل التالي.

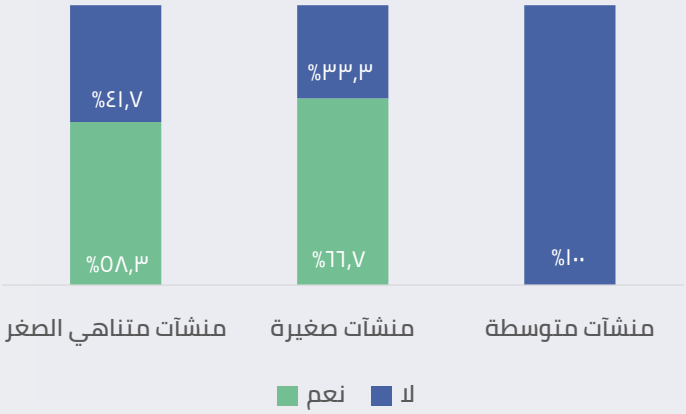
شكل ٢٠: رأي المنشآت في التوازن في الحقوق والالتزامات الذي حققه القانون بين الجهات ومقدمي العطاءات



الحقوق



الالتزامات

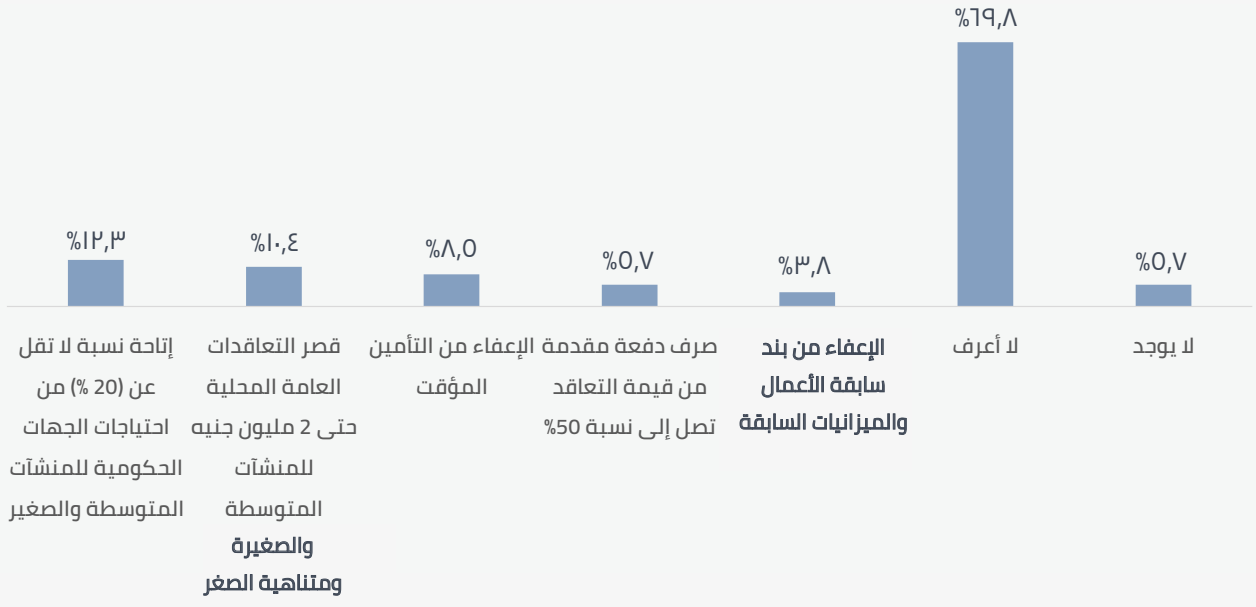


بين مقدمي العطاءات

بالنسبة للمميزات الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمقتضى هذا القانون بهدف تحفيزها على المشاركة في التعاقدات الحكومية فإن ما يقرب من ٧٠% من مديري واصحاب تلك المشرعات لا يعلمون تلك المميزات. وأن نسبة ١٢% فقط يعلمون عن النسبة المخصصة لهم بواقع ٢٠% على الاقل من الإحتياجات الحكومية, إضافة إلى أن ١٠% يعلمون عن قصر المناقصات المحلية حتى ٢ مليون جنيه للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.



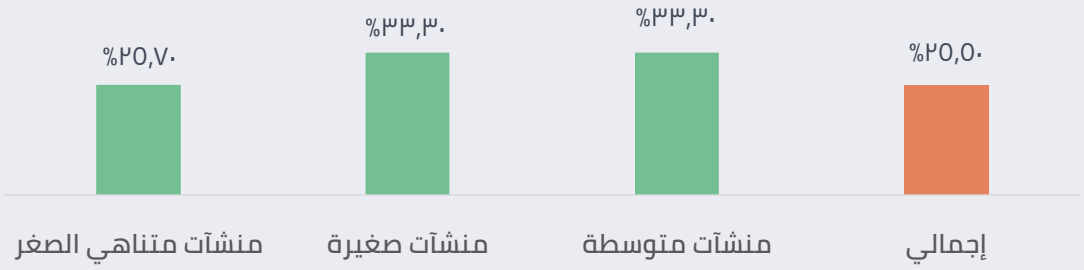
شكل ٢١: المميزات الممنوحة للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمقتضى القانون



٣. تأثير قانون تنظيم التعاقدات العامة على المنشآت

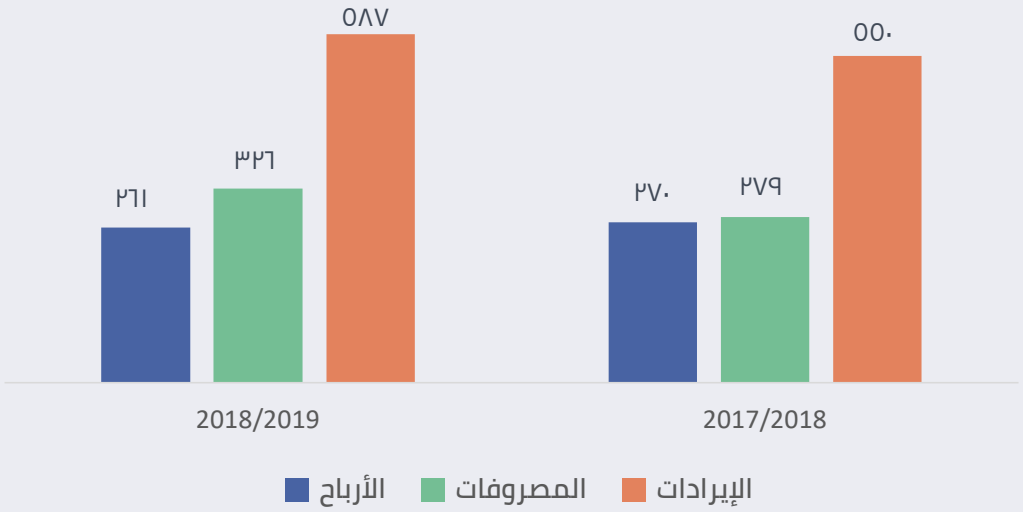
قامت الأغلبية العظمى من المنشآت بنسبة حوالي ٨١% بالإشتراك في أحد التعاقدات من خلال تقديم عطاءات على الأقل مرة واحدة في التعاقدات العامة في العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨, بينما ٢٤% فقط من المنشآت سبق لها التعاقد من الباطن في التعاقدات العامة مع منشآت لتنفيذ عمليات لجهات حكومية خلال ذات الفترة. كانت النسبة بين المنشآت متناهية الصغر هي الأقل في التعاقد من الباطن بنسبة ٢٦% يليها بالتساوي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٣٣,٣% لكل منهما.

شكل ٢٢: نسبة المنشآت التي تعاقدت من الباطن في العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨, حسب حجم المنشأة



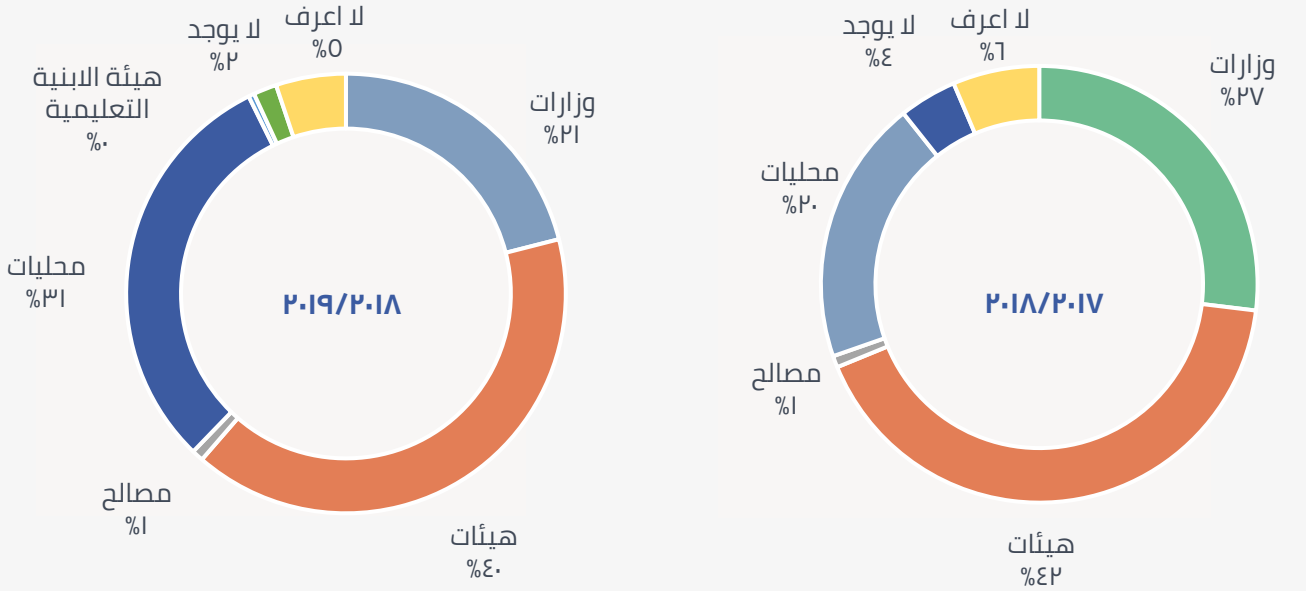
ويهتم هذا القسم بعرض التغير في وضع المنشآت بالنسبة لهذه التعاقدات بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨, ويتضح أن إجمالي حجم مصروفات المنشآت مجتمعة زاد بنسبة ١٧% بين العامين الماليين كما زادت إجمالي المبيعات أو الإيرادات للمنشآت مجتمعة بحوالي ٦% مما يعتبر مؤشر إيجابي إلا أن نسبة الزيادة في المصروفات أكبر من نسبة الزيادة في الإيرادات مما يعتبر مؤشر سلبي لنسبة التغير في الأرباح بين العامين مما يعني أن بعض المنشآت قد حققت خسارة بين العامين.

شكل ٢٣: الوضع المالي للمنشآت بين العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨



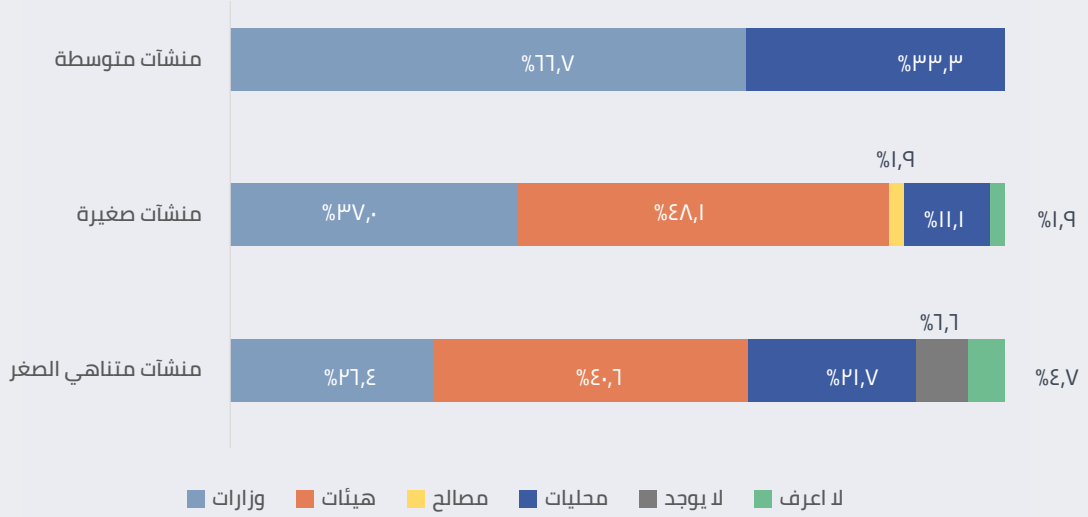
تقدمت المنشآت في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بالعطاءات إلى جهات إدارية مختلفة حيث تقدمت ٤٢% من المنشآت بالعطاءات إلى هيئات وحوالي ٣٠% تقدموا إلى وزارات و٢٠% تقدموا إلى محليات وتقدمت النسبة المتبقية إلى جهات أخرى مثل المصالح. لم تختلف هذه النسب بشكل كبير للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ فيما عدا العطاءات المقدمة للمحليات وهيئة الأبنية التعليمية كما هو موضح بالشكل (٢٤).

شكل ٢٤: الجهات التي تقدمت لها المنشآت بالعطاءات



تقدمت النسبة الأعلى من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة بالعطاءات لهيئات بنسبة ٤١% و٤٨% على التوالي، في حين تقدمت معظم المشروعات المتوسطة بالعطاءات لوزارات بنسبة ٦٧% وال٣٣% المتبقية لمحليات.

شكل ٢٥: الجهات التي تقدمت لها المنشآت بالعطاءات, حسب حجم المنشأة

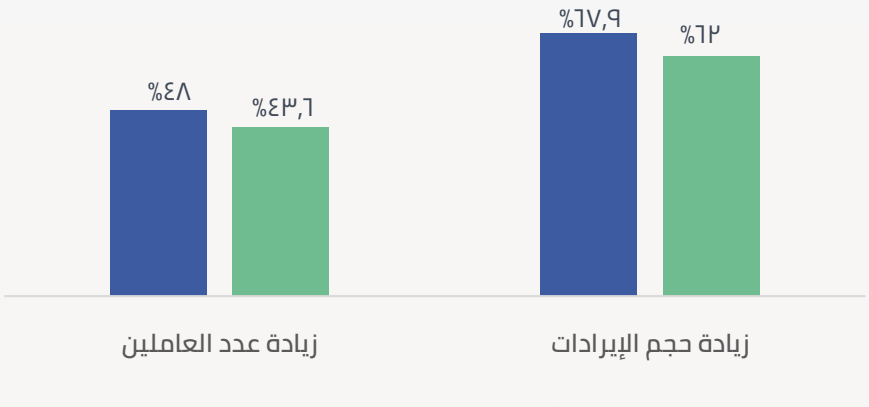


بإختلاف الجهات المقدم لها العطاء فقد ارتفعت نسبة المنشآت التي سبق لها الفوز بتعاقد واحد على الأقل من إجمالي المنشآت التي قدمت عطاءات بحوالي ٥ نقاط مئوية من ٧٦% في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٨١% في ٢٠١٨/٢٠١٩؛ وارتفعت هذه النسبة خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحوالي ١١ نقطة و٣٣ نقطة مئوية على التوالي في حين لم تختلف نسبة المنشآت متناهية الصغر التي سبق الفوز بتعاقد واحد على الأقل.

لم تتغير نسبة المنشآت التي سبق لها الفوز بأكثر من تعاقد حيث بلغت ٤٨% إلى ٤٩% في العامين الماليين. وقد ارتفعت هذه النسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بحوالي ٢ نقطة مئوية لكل منهما وارتفعت هذه النسبة للمشروعات المتوسطة بحوالي ٣٣ نقطة مئوية بين العامين الماليين. من الجدير بالذكر أن أكثر الجهات الإدارية التي تم الفوز بالتعاقد معها في العامين هي الهيئات والمحليات وهو أمر منطقي حيث إنهم الجهات الأكثر استلاماً للعطاءات من هذه المنشآت كما هو مبين في الشكل (٢٤).

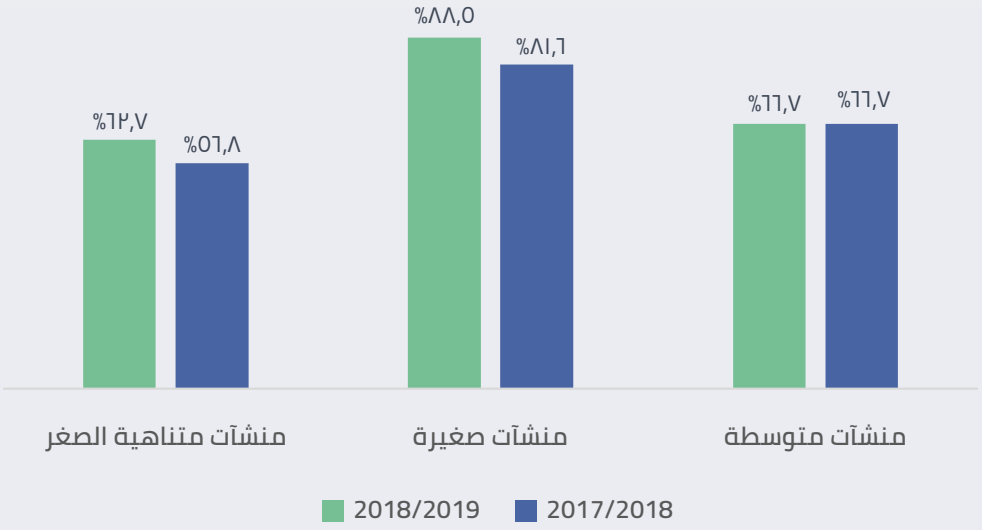
ساهمت هذه التعاقدات في زيادة حجم مبيعات المنشآت في العامين وزادت بين العامين بحوالي ٦ نقاط مئوية من ٦٢% إلى ٦٨%.

شكل ٢٦: نسبة المنشآت التي تأثرت إيجاباً بالتعاقدات العامة



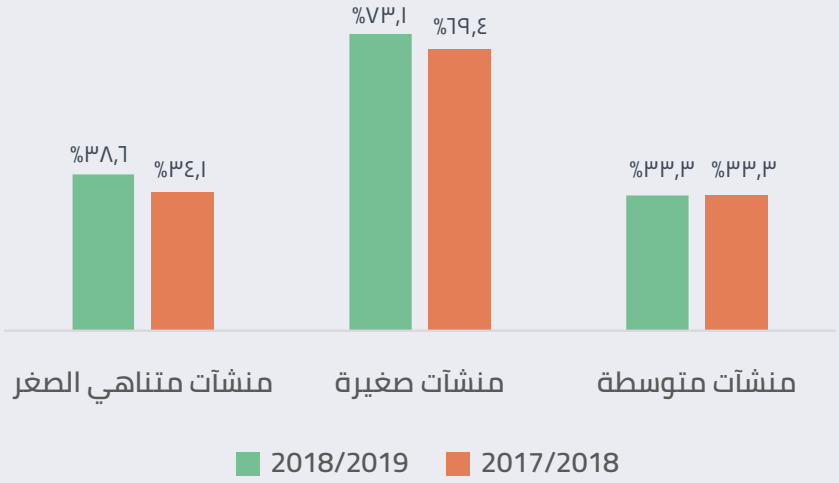
تم سؤال المنشآت التي شملتها العينة وسبق لها الحصول على تعاقدات حكومية إذا كانت هذه التعاقدات قد أدت إلى زيادة حجم الإيرادات/المبيعات الخاصة بالمنشأة، وقد أفادت ٦٢% من المنشآت أنه حدثت زيادة في ٢٠١٨/٢٠١٧ و٦٨% أنه حدثت زيادة في ٢٠١٩/٢٠١٨. وقد شهدت المشروعات متناهية الصغر زيادة في حجم مبيعاتها في العاميين الماليين بنسبة ٥٧% و٦٣% على التوالي وزادت حجم المبيعات للمنشآت الصغيرة في العاميين الماليين بنسبة ٨٢% و٨٩% على التوالي في حين لم تتغير نسبة الزيادة في حجم المبيعات للمشروعات المتوسطة بسبب التعاقدات التي فازت بها.

شكل ٢٧: نسبة المنشآت التي زادت حجم مبيعاتها، حسب حجم المنشآة



كما ساهم الفوز بالتعاقدات العامة في زيادة حجم العاملين في ٤٤% من المنشآت في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ و٤٨% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وهو الأمر الذي شهدته المشروعات متناهية الصغر بنسبة تغير أعلى من غيرها في العامين. من ناحية أخرى شهدت معظم المنشآت الصغيرة النسبة الأعلى من زيادة عدد العمال في العامين الماليين وإن لم تكن نسبة تغيز الزيادة في حجم العاملين هي الأعلى كما هو موضح في الكل التالي.

شكل ٢٨: نسبة المنشآت التي زادت عدد عمالها، حسب حجم المنشآة



عند سؤال مالكي ومديري المنشآت إذا كان لديهم الاستعداد للاشتراك في تعاقدات عامة أخرى في المستقبل، أجاب ٩٦% منهم بالإيجاب. من الجدير بالذكر أن كل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديهم الاستعداد للاشتراك في تعاقدات عامة أخرى في المستقبل في حين ٧% من المنشآت متناهية الصغر ليس لديهم هذا الاستعداد في المستقبل وذلك لعدة أسباب تم ذكرها بالتساوي وهي:

- أن الشركات الكبيرة تقوم بتقديم أسعار أقل بكثير مما يزيد من صعوبة منافستهم في العمليات.
- ارتفاع قيمة الضرائب والتأمينات التي يتم دفعها على النقل والرسوم.
- ظروف الكورونا.
- غلاء أسعار الكهرباء والخامات.
- العمل على الأمر المباشر بسبب السيولة والتمويل وبسبب عدم إعلان الجهات الحكومية على البوابة.

من ناحية أخرى تم مواجهة بعض الصعوبات بشكل عام من جانب حوالي ٣٥% من المنشآت في التقديم أو التعاقد أو في المرحلتين في عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وعلى الرغم من أن القانون جاء لتسهيل هذه الخطوات فإن نسب المنشآت التي واجهت صعوبات لم تنخفض في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ حيث بلغت ٣٤% حيث واجهت المنشآت نفس الصعوبات في العامين الماليين أبرزها التأخر في صرف المستحقات وطلب سابقة الأعمال, ولم تختلف النتائج بشكل معنوي بإختلاف حجم المنشأة في هذ الشأن حيث واجهت جميع المنشآت الصعاب ذاتها بإختلاف حجمها في العامين.

ومن ناحية أخرى, يوجد بعض الصعوبات التي كانت بارزة قبل صدور القانون في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وانخفضت نسبتها في ٢٠١٩/٢٠١٨ مثل:

- المشاكل المتعلقة بالمواصفات المطلوبة بكراسة الشروط.
- واجه أيضاً أصحاب المنشآت الذين لم يحصلوا على تعاقدات صعوبات كانت تتلخص في منافسة أسعار مقدمي العطاءات الأخرى.

أخيراً, عند مواجهة أية مشاكل تلجأ النسبة الأعلى من المنشآت(٤٤%) إلى الجهة الحكومية صاحبه التعاقد ذاتها, في حين أن (٣٢%) أوضحوا أنه لا يوجد مكان للتوجه إليه في حالة وجود شكوى.

في ضوء هذه النتائج, تم طلب بعض إقتراحات من المنشآت لتحسين التعامل في التعاقدات العامة , حوالي ثلث العينة من المنشآت أفادوا أنه لا يوجد لديهم أية إقتراحات في حين أفاد الثلثين بمجموعة متفرقة من الاقتراحات أبرزها:

- عدم تأخير صرف المستحقات وزيادة فرص التعاقد مع المشروعات الصغيرة وهي المقترحات ذات النسب الأعلى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- سرعة إنهاء إجراءات التعاقد والقضاء على الروتين وسرعة حل المشكلات والتي جاءت من ضمن المقترحات ذات النسب المرتفعة للمشروعات المتوسطة.
- مراعاة الأسعار مع الجودة ومراقبة تطبيق القانون وتفعيل المواد الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.